

وإذ تضع في اعتبارها التعليقات الواردة إلى الأمين العام من الحكومات بشأن إقامة نظام إنساني دولي جديد ،

وإذ تسلّم بالحاجة الملحة إلى مواصلة تحسين وتعزيز الإطار الدولي المتصل بالقضايا الإنسانية مع إيلاء المراعاة التامة للصكوك والآليات القائمة ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن حالات الطوارئ والكوارث ومعظمها من صنع الإنسان ، قد زاد تكرر حدوثها في السنوات الأخيرة ، مما يمثل تحدياً متزايداً لآليات التصدي الدولي لها ،

وإذ تدرك أن الترتيبات المؤسسية والإجراءات التي تتخذها الهيئات الحكومية وغير الحكومية تتطلب مزيداً من التقوية فضلاً عن التكيف مع حقائق الواقع الجديد ، للتصدي على نحو أسرع وأكثر فعالية للمشاكل الإنسانية المعاصرة ،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية لزيادة الوعي العام بالقضايا الإنسانية وتحليل الجوانب المهمة نسبياً وتحديد نهج بديلة لحل المشاكل الإنسانية ،

وإذ تلاحظ كذلك إنشاء مكتب مستقل ، خارج نطاق الأمم المتحدة ، للقضايا الإنسانية لنشر أعمال اللجنة المستقلة ومتابعتها ،

وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة المستقلة ، وكذلك بالتقارير القطاعية المتعلقة بقضايا إنسانية محددة ،

١ - تعرب عن تقديرها لرئيس اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية وأعضائها لمساعدتهم الإنسانية ؛

٢ - توجّه أنظار الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ، بما في ذلك المنظمات التي تعمل على الصعيد الإقليمي ، إلى تقرير اللجنة المستقلة ؛

٣ - تطلب إلى اللجنة المستقلة أن تحيل تقريرها إلى الدول الأعضاء وإلى الرؤساء التنفيذيين للوكالات والبرامج المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتمكينهم من النظر في تحليلاته واستنتاجاته ؛

٤ - تدعو جميع المنظمات غير الحكومية ، المعنية بالقضايا الإنسانية التي تعرّضت لها اللجنة المستقلة بالبحث ، إلى أن تضع في اعتبارها التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير اللجنة ، وذلك في سياق ما تتخذه من سياسات وإجراءات في هذا الميدان ؛

٥ - تدعو الحكومات إلى أن تزود الأمين العام ، على أساس طوعي ، بالمعلومات والخبرة المتعلقة بما يهمها من القضايا

إليها في الفقرة ٢ من المادة ١ وفي المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بغية حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني ؛

١٢ - تعرب عن القلق إزاء التفاوت القائم بين القواعد والمبادئ المقررة والحالة الفعلية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم ؛

١٣ - تحثّ جميع الدول على التعاون مع لجنة حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛

١٤ - تكرر تأكيد الحاجة إلى إيجاد الظروف اللازمة ، على الصعيدين الوطني والدولي ، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأفراد والشعوب على الوجه الكامل ؛

١٥ - تؤكد من جديد مرة أخرى أن من الضروري ، من أجل تسهيل التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وبدون الانتقاص من الكرامة الشخصية ، تعزيز الحق في التعليم والعمل والصحة والتغذية السليمة ، عن طريق اتخاذ تدابير على المستوى الوطني ، من بينها التدابير التي تكفل إشراك العمال في الإدارة ، فضلاً عن اتخاذ تدابير على المستوى الدولي ، من بينها إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

١٦ - تقرر أن نهج العمل في المستقبل ، في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بشؤون حقوق الإنسان ، يجب أن يراعي أيضاً مضمون إعلان الحق في التنمية ، والحاجة إلى تنفيذه ؛

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية » .

الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٢٠/٤٢ - النظام الإنساني الدولي الجديد

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٦/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ٢٠١/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٢٥/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و ١٢٦/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تشير كذلك إلى تقارير الأمين العام (١٣٦) ،

(١٣٦) A/37/145 و A/38/450 و A/40/384 و Add.1 و 2 و A/41/472 .

وإذ تؤكد ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي جهوده في ميدان الأنشطة الإنسانية ، وأن يوفر الموارد اللازمة لتطوير الأنشطة الأخرى في الميدان الإنساني ،

وإذ تدرك أن الشعوب تريد أن تعيش في عالم أفضل وأكثر أمناً وعدالة ،

١ - تشجع المجتمع الدولي على زيادة تطوير تعاونه في ميدان الأنشطة الإنسانية الدولية ؛

٢ - تطلب إلى جميع الدول أن تتعاون من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وأن تعمل معاً لتعزيز التعاون الدولي بغية حل المشاكل الإنسانية القائمة ذات الاهتمام الدولي ؛

٣ - تشجع المجتمع الدولي على المساهمة مساهمة كبيرة ومنظمة في الأنشطة الإنسانية الدولية ؛

٤ - ترى أن التعاون الدولي في الميدان الإنساني سيبسر التفاهم الأفضل والاحترام المتبادل والثقة والتسامح فيما بين الدول والشعوب ، ومن ثم يسهم في إيجاد عالم أكثر عدالة وخال من العنف ؛

٥ - تدعو الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تطوير التعاون الدولي في الميدان الإنساني على أساس الصكوك الدولية ذات الصلة ؛

٦ - تقرر أن تنظر في مسألة التعاون الدولي في الميدان الإنساني في إطار البند المعنون « النظام الإنساني الدولي الجديد » .

الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٢٢/٤٢ - صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٢) ، التي تنص على أنه يجب عدم تعريض أحد للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(٣) ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح نفاذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ،

الإنسانية ، من أجل تحديد فرص للعمل في المستقبل وتعزيز التعاون الدولي في الميدان الإنساني ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يظل على اتصال بالحكومات ، والوكالات المتخصصة والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية المعنية ، والمكتب المستقل للقضايا الإنسانية ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في الميدان الإنساني ، وذلك على أساس ما يتوافر لديه من معلومات ؛

٧ - تقرر أن تستعرض في دورتها الثالثة والأربعين مسألة إقامة نظام إنساني دولي جديد .

الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٢١/٤٢ - التعاون الدولي في الميدان الإنساني

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن أحد مقاصد الأمم المتحدة الواردة في ميثاقها ، هو أن تحقق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الإنساني ،

وإذ تسترشد بصفة خاصة بالتصميم الوارد في الميثاق بإعادة تأكيد الإيمان بكرامة شخص الإنسان وقدره ،

وإذ تضع في اعتبارها المساهمة البارزة التي تقدمها إلى التعاون الدولي في الميدان الإنساني مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ،

وإذ تسلّم بالدور الإيجابي الذي تقوم به اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية ،

وإذ تسلّم ، في هذا الصدد ، بأهمية مساهمة المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، التي تشمل ، في جملة أمور ، لجنة الصليب الأحمر الدولية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر ،

وإذ تدرك أهمية النظام العملي القائم في تعزيز وتيسير وتنسيق الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الحكومات ، ومنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وأهمية التعاون الدولي في الميدان الإنساني لتحسين العلاقات بين الدول والشعوب ،